جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي

– دراسة حالة الجزائر–

د/ شاكر ظريف – جامعة مستغانم

مقدمة

تمر المنطقة العربية اليوم بتحولات كبيرة لم تشهدها في التاريخ المعاصر، فقد خرج الناس علانية يعبرون صراحة عن رغبتهم في المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم، كما التفت جميع فئات المجتمع باختلاف مشاربهم حول بعضهم البعض يطالبون بالمشاركة الكاملة والحرة في رسم المسار المستقبلي لبلدانهم ومجتمعاتهم، وللمرة الأولى في المنطقة العربية أخذت العديد من البلدان خطوات كبيرة نحو الحكم الديمقراطي.

كما أدركت الشعوب في العالم العربي أن عملية التغيير لا يمكن أن تتم إلا بتضافر جهود جميع الفئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أيضا، وذلك نظرا لأن عملية التحول الديمقراطي تتطلب تضامنا وثيقا بين هذه الفعاليات هذا من جهة ، وتعقيد وصعوبة التحول نحو الديمقراطية من جهة أخرى.

ويعتقد كثيرون أن المجتمع المدني يعد أحد هاته الفعاليات إن لم يكن أهمها في إنجاح عملية التحول الديمقراطي من عدمه، لأن الأدبيات الغربية في هذا الشأن ترى أن المجتمع المدني لما يتمتع به من قدرات على الإقناع والتأثير بإمكانه ضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي.

لكن هذا التوصيف الغربي لدور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي يثير جدلا حول إمكانية إسقاطه على واقع العالم العربي وما تتمتع به هذه المنطقة من خصوصيات سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف عن مناطق أخرى من العالم.

إذن موضوع المداخلة يتمحور حول فهم الروابط بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي مع الاستعانة بتحليل هذه العلاقة على النموذج الجزائري –كدراسة حالة– وبهذا تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

هل يمكن التعويل على المجتمع المدني – كمتغير ضروري– لتعميق مسار التحول الديمقراطي في العالم العربي عموما والجزائر خصوصا؟

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية :

مقدمة

- ✓ الإطار المفاهيمي للدراسة : – ماهية المجتمع المدني (مفهوم ، النشأة، مكوناته...).

- مفهوم التحول الديمقراطي، أسبابه، أنماطه.....

✓ واقع مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية بين حتمية القهر السلطوي ووظيفة الإقلاع الديمقراطي.

- عندما يصبح المجتمع المدني رهينة لدى الساسة....

- *المجتمع المدني كركيزة لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي.*

✓ تشخيص الممارسة الديمقراطية في الجزائر في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

- واقع المجتمع المدني الجزائري (النشأة، الصعوبات...).

- مداخل تفعيل مشاركة المجتمع المدني الجزائري في العملية الديمقراطية .

خاتمة

أولا الإطار المفاهيمي للدراسة :

1- ماهية المجتمع المدني

النشأة : المجتمع المدني كمفهوم غربي ليس بالحديث، يعود في جذوره إلى ما يسمى بفترة النهضة الأوربية وارتباطه بالأفكار ذات الصّلة، وخاصة أفكار نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز، لوك وروسو وصولا إلى الثورة الفرنسية وصعود البرجوازية الغربية في القرن الّثامن عشر، ومرورا بالتطورات في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين.

ويعد أنطونيو غرامشي أول من أدخل تعديلا مهما على مفهوم المجتمع المدني فقد فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي .فالأول حسب أفكار" غرامشي "هو فضاء للهيمنة الإيديولوجية، أما الثاني فيعتبر فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة أو التهديد بها.

وقد أعطى" غرامشي "لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما جدا في إكساب الوعي بالوحدة لدى الطبقات التي يتكون منها المجتمع، وفي تمكين طبقة مسيدة اقتصاديا، من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة مقبولة من أفراده كافة .

فهذه الطبقة تسعى أن تكون الاتحـــادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية، إضافة إلى المؤسسات الدينية و الاجتماعية في صفها، وأن تكون أداة لصبغ كل المجتمع برؤيتها للعالم."1"

إن أفكار غرامشي حول المجتمع المدني بعثت النقاش من جديد خصوصا في نهاية الثمانينات من القرن العشرين،حيث تم إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني في العالمين الغربي والعربي، لاسيما في الأطروحات السياسية، الاجتماعية والثقافية وذلك باعتباره شرطا ضروريا لقيام نظام سياسي ديمقراطي مستقر، هذا بعد أن تم إهماله ولفترة طويلة، وقد راجت منذ مطلع التسعينات النظريات التي تطرح أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع مدني فاعل أي لا يمكن أن تعرف الديمقراطية بدون مجتمع مدني، ولا مجتمع مدني بدون ديمقراطية .

مفهوم المجتمع المدني :لقد وجد الباحثون صعوبة في تعريف المجتمع المدني فقد عرفه لاري دياموند Larry Diamond على انه :" حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة، والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة "

"لاري دياموند "في هذا التعريف يستثني الحياة الخاصة والعائلية للفرد، ليقر بانتمائه في إطار حيز عام، يسعى من خلاله المواطنون للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم،وهذا من أجل تحقيق غايات مشتركة، وفقا لمجموعة من القوانين والالتزامات."2"

و يعتبر" سعد الدين إبراهيم "المجتمع المدني بأنه" :مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من المجتمعات والروابط والنقابات والأندية والتعاونيات، أي ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي.

إن المجتمع المدني وفقا لهذا التعريف، هو مجال لإبداء الرأي، واحترام الرأي الآخر، والتنافس الحر القائم على الإقناع، بناء على قيم التسامح، سعيا لخدمة الصالح العام ويشمل المجتمع المدني المؤسسات غير الحكومية، والمؤسسات غير العائلية وغير وراثية.

كما يعرف المجتمع المدني على أنه مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر ، ويقوم بأعمال تطوعية تساعد الدولة في القيام بواجباتها ، ويشمل المجتمع المدني على المؤسسات غير الحكومية وكل مؤسسة غير عائلية أو إرثي غير وراثية، والتي يولد فيها الفرد ويرثها تكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والعشيرة، وقد تم الاتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المؤسسات التالية تدخل تحت إطار ما يسمى بالمجتمع المدني، وهذه المؤسسات والتنظيمات هي: التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية ، منظمات حقوق الإنسان، الجمعيات الخيرية ،

الأحزاب السياسية (هناك من الباحثين من يعتقد بأنها لا تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني،) جمعيات تنمية المجتمع (لجان الأحياء، اللجان النسوية ...)

2- ماهية التحول الديمقراطي

يُعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية التي ارتبطت سابقا بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المتخلفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها؛ حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعًا زمنيًا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانيا، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ.

ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لهذا المفهوم، يحظى بإجماع الدارسين والمهتمين بالديمقراطية جميعهم، يمكن إيراد بعض أهم التعاريف ، فالأستاذ صامويل هنتجتون عرف موجة التحول الديمقراطي بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية . "3"

ويمكن تعريف التحول الديمقراطي أيضا، بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارًا لنمو النظام السياسي ومؤشرًا دالا على ديمقراطيته ،كما أنها تعني عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي والمؤسسات المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات الحرة النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة.

بصفة عامة يعني التحول الديمقراطي الانتقال بالمجتمع من وضع إلى أخر يُشترط أن يكون أحسن من سابقه، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال الأغلبية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي، في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية في مستوى أول .ويفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة، أخذا وعطاءً في مستوى ثانٍ؛ فهو تحول عمودي سياسي أولا وتحول اجتماعي أفقي."4"

أسباب التحول الديمقراطي: لقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في مختلف دول العالم للاتجاه نحو التحول الديمقراطي، حيث توصلت الأدبيات المعاصرة إلى عدد من الأسباب المشتركة ساهمت في التحول نحو الديمقراطية تمثَّل أهمها في:

- على المستوى الداخلي في فشل التجارب التسلطية أو بمعنى النظم التسلطية السابقة في إرضاء التطلعات الشعبية، بما قادها إلى أزمة شرعية ثم الإطاحة بهذه النظم ذلك أن التطلعات الشعبية المتزايدة وما يترتب عليها من

مطالب سياسية اجتماعية واقتصادية، وتزامن ذلك مع عدم قدرة النظام السياسي القائم على إشباعها، وعدم وجود مؤسسات تمثيلية متعددة لاستيعابها جميعها ومحاولة تلبيتها، ما سيؤدي إلى مزيد من الإحباط الاجتماعي يبرز معه الغضب غير المنظم الذي يهدد النظام القائم ككل.

– أما على المستوى الخارجي فإن التوجه نحو الديمقراطية، كان بسبب طرح الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا عبر المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية مسألة التحول الديمقراطي والتأكيد عليها باستمرار؛ حيث ربطت هذه الدول تقديم معوناتها الاقتصادية والانضمام إلى مختلف المؤسسات الدولية، بشروط أساسية أهمها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

أنماط التحول الديمقراطي كما تبرز حسب ما حدده الأستاذ صامويل هنتجتون في أربعة أنماط وهي بإيجاز كما يلي:**"5"**

- نمط التحول :يكون فيه التحول الديمقراطي بمبادرة من النظام الحاكم نفسه دون تدخل جهات أخرى.
- نمط التحول الإحلالي :الذي يحدث فيه التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.
- نمط التدخل الأجنبي: التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.
- نمط الإحلال :تحدث فيه عملية التحول نتيجة للضغوطات الشعبية، وبسبب حدوث أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام، الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة .فالتحول يكون نتيجة للضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية.

ويتضح من كل ما تقدم أن التحول الديمقراطي يعني الانتقال من نظام سلطوي تسلطي، إلى نظام ديمقراطي يقوم على تأكيد دور الدستور والقانون والمؤسسة السياسية بما فيها مأسسة منظمات المجتمع المدني، وانفتاح وتعددية وحرية الرأي والإعلام والاجتماع، كما أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية طويلة المدى تقوم على تتابع زمني، من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي، ثم المرحلة الانتقالية، وصولا إلى مرحلة تعزيز وترسيخ هذا التحول الديمقراطي.

ثانيا: واقع مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية بين حتمية القهر السلطوي ووظيفة الإقلاع الديمقراطي

1- عندما يصبح المجتمع المدني رهينة لدى الساسة...

لقي مصطلح المجتمع المدني رواجا أكاديميا وعمليا في السنوات الأخيرة، وتم توظيفه على المستوى السياسي لتبرير الخيارات السياسية التي قررتها الأنظمة العربية مسبقا، ويعتبر المجتمع المدني أحد الأدوات الأساسية للقضاء على

الدولة الشمولية في الوطن العربي إذا ما أحسن استخدامه، و يمكن استخدامه كمقابل للدولة والاعتماد عليه لإنتاج القهر الفكري والمادي إذا ما تمت دولنته.

في هذا السياق تؤكد بعض التحليلات النظرية أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي باتت تصنف كمؤسسة من مؤسسات النظام السياسي الحاكم ،توظف للتعبئة ومساندة المشاريع الحكومية المختلفة أثناء الحاجة، وفي نفس الوقت، أصبحت مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي مطية لبلوغ مناصب راقية في الدولة مقابل تسخير خدمات لفائدة الساسة أثناء المناسبات المختلفة.

إن النسق السياسي الإيديولوجي السائد في الأنظمة العربية لا يؤمن بفكرة استقلال المجتمع، بل أنه يؤمن بفكرة إخضاع المجتمع لأجهزة تجيد إعادة إنتاج القمع الفكري، ويبرر هذا الاعتقاد السائد لدى الفئة الحاكمة ومفاده أنه من حق الدولة وواجباتها التدخل في كل شيء من حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما أدى بالسلطة المركزية بأن تسمح لنفسها للتدخل لتشكيل وإعادة تشكيل العلاقات في المجتمع باسم بناء الدولة والأمة والمصلحة العليا والتضحية بمؤسسات المجتمع المدني."6"

ويرجع السبب في ذلك كما يرى برهان غليون إلى أن الأنظمة العربية تخاف من المجتمع المدني لأنه يؤرقها، لذلك فهي تعمل بكل الوسائل لقمعه ومنعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه .

إن هيمنة ومراقبة المجتمع السياسي العربي لجميع نواحي الحياة ،جعلت دول الوطن العربي تبتعد عن التنظيمات المجتمعية، وضيق اهتمامات المواطن لتنحصر في التفكير في أعباء الحياة الاقتصادية ومنها المعيشة التي أصبحت تنال الاهتمام الأكبر للمواطنين من النضال للتخلص من هيمنة وسيطرة الدولة على المجتمع المدني، في ظل هذه الممارسات فقدت أغلبية مؤسسات المجتمع المدني وظيفتها الجوهرية، على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني هي تنظيمات وسيطة تعمل على الربط بين الفرد والدولة، حيث أصبحت تلك المؤسسات مجرد أداة جاهزة يستخدمها المجتمع السياسي على المواطنين، كوسائل لتضييق الخناق على المجتمع، وعليه لا يصبح الأفراد مواطنين في مجتمع يفتقد إلى مجتمع مدني، كما لا يمكن وجود مجتمع مدني في غياب دولة ديمقراطية."7"

لقد عملت أنظمة الدول العربية على إذابة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة وأجهزة الدولة، وأصبحت أغلب مؤسساته عبارة عن منظمات جماهرية تابعة للدولة، من هذا المنطلق أصبح تعيين قيادات المجتمع المدني من اختصاص وتدخل أجهزة الدولة، الذين يعتمد في ذلك على درجة ولاء الأشخاص والاعتبارات المسيطرة على الحياة السياسية العربية كالجهوية والقبلية..

إن المجتمع المدني في الوطن العربي أصبح يدور في فلك المجتمع السياسي، وهذا ما قاده إلى عدم بلوغ أهدافه، ففي سياق تغيير أي نشاط فردي أو جماعي سواء كان ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا إلى نشاط أو صبغة سياسية، فإن هذه العملية تؤدي إلى تكوين الدولة التسلطية والسلطة المطلقة تقود المجتمع برمته إلى الانهيار.

إن مؤسسات المجتمع المدني، كان يفترض منها تمثيل مصالح كلا من المواطنين والمجتمع السياسي باعتبارها حلقة وصل بينهما، ثم السيطرة عليها وأصبحت جزءا من السلطة الحاكمة، وما يؤكد هذا ذلك التجنيد الذي تقوم به الدولة لمؤسسات المجتمع المدني في المناسبات الرسمية، من أجل القيام بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة وتأطير الانتخابات السياسية التي استطاع بعض أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الاستفادة منها للحصول على ترقية اجتماعية وسياسية واضحة. "8"

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في الوطن العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية . فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـــ " دولنة "المجتمع.

لقد أصبحت الدولة في الوطن العربي مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع كخدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس لتعظيم المصالح العامة، وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة صادرة عن هياكل ومؤسسات المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض للدولة وسلطتها، مما يدفعها إلى اللجوء إلى الوسائل الردعية وهذا ما أدى إلى إحداث خلل سياسي في المجتمع -الدولة، ودخول الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهات دموية (مصر، ليبيا، تونس،..)

إن سيطرة الدولة على ميادين العمل المدني، لا يعني شيئا سوى تدمير السلطات المدنية الوسيطة وحرمانها من التكوين والتطور وإلغاء مبدأ وجودها، حتى لا تكون كبداية لتكون سلطة سياسية جديدة معارضة تحد من سلطة الفئة الحاكمة، وتهدد احتكارها المطلق لسلطة الدولة.

إن سياسة دولنة المجتمع المدني قائمة على أساس إدراك أنه كلما تنامت وتقوت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، لأن هذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين.

إن تنظيمات المجتمع المدني هي التي ساهمت بدرجة كبيرة بتفعيل الديمقراطية في البلدان الغربية، ويعود سر هذا النجاح إلى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، ويرى بعض المراقبين للحياة العربية بأن تأخر التحول الديمقراطي الفعلي في الوطن العربي يعود إلى غياب نمو المجتمع المدني ومؤسساته أو توقفه، وأن غياب الحوار وثقافة التسامح في

المجتمعات العربية وسيطرة ثقافة العنف والإقصاء يرجع إلى جملة عوامل على رأسها أن هناك قصور أصاب المجتمع المدني.

إن المجتمع المدني هو فضاء للحرية والديمقراطية والمشاركة في البناء، وتجنيب المجتمع والدولة التجاوزات التي قد تظهر، في هذا السياق ذهب سعد الدين إبراهيم إلى اعتبار أن مفهوم المجتمع المدني مرادفا لمعنى التقدم الإنساني عموما فهو ينطوي حسبه على تعبيرات الحرية والمشاركة واحترام حقوق الآخرين والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سليمة، والتعاون من أجل المصالح المتبادلة .

وإجمالا يمكن الخروج ببعض المعايير لمعرفة مدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة وذلك من خلال المؤشرات التالية:"9"

-ظروف نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في ذلك.

-الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، ويتجلى ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، أي هل تتلقى تمويلها أو جزء منه من الدولة، أو من بعض الجماعات أو الجهات الخارجية، أم تعتمد على التمويل الذاتي من خلال رسوم العضوية، التبرعات والأنشطة والخدمات، إن صاحب التمويل هو صاحب القرار، فإذا كانت الدولة هي صاحبة التمويل فإن توجيه أنشطتها وأعمالها وأهدافها سيكون لصالح الدولة وبالتالي فقدت هذه المؤسسة المغزى من وجودها.

إن فهم العلاقة بين طبيعة النظم العربية والمجتمع المدني يمثل مدخلا جوهريا لفهم إشكالية المجتمع المدني الذي ينظر إليه على أنه يمثل معارضة سياسية في مواجهة الدولة، غير أن فاعلية المجتمع المدني كمشارك سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي يعمل على النهوض بالمجتمع هي فرضية هناك من يشكك فيها.

فالرأي الأخر يعتقد أن المجتمع المدني ليس شيئاً إيجابياً على طول الخط، ولا الدولة شيء سلبي مطلق، فالعلاقة بينهما تكاملية .وفي هذا الصدد تبرز التجربة العراقية والليبية والتي كانت الدولة فيهما ضعيفة وهشة؛ وبالتالي تساقطت كل مؤسساتهما عند أول مواجهة حقيقية، وأصبحت المؤسسات التقليدية ,لا سيما الدينية والقبلية هي البديل، كما أن الحريات ليست وحدها العامل الحاسم في زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني بل هناك عوامل أخرى منها العوامل الاقتصادية والثقافية وغيرها من العوامل المجتمعية الأخرى، فبعض الحكومات العربية ليست لديها مشكلات مع المؤسسات التي تقدم خدمات، لكن تكمن المشكلة مع تلك التي تحاول إحداث تأثير على مستوى السياسات؛ لذا فإن الإشكال الأساسي هو إشكال أمني، حيث تنظر الحكومات إلى كل ناقد على أنه معارض بضرورة التفريق بين ما هو سياسي وما هو حزبي، وما هو جمعياتي، لأن مؤسسات المجتمع المدني لا تقدم نفسها بديلاً عن السلطة عكس

الأحزاب .وهناك حتى مطالب بضرورة إحداث إصلاح على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ذاتها نظراً لما أصاب بعضها من فساد ,بل وبروز فكرة توريث المسئولية فيها.

إذن من خلال هذا الدور المزدوج الذي يفترض أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني يرى عزمي بشارة أن هذه الأخيرة قد تكون مفيدة في المعركة العربية من أجل الديمقراطية إذا تم فهمها فهما نقديا، كما أنها قد تكون مقولة ضارة لقضية الديمقراطية إذ ما استخدمت كأداة سياسية لتجنب طرح قضية نظام الحكم "10"، وبما أن المجتمع المدني هو مؤسسة وسيطة بين الأسرة والدولة أو بين المجتمع وعالم السياسة، علينا أن نتساءل حول قدرته على التغيير وهل يساهم في تعزيز عملية التحول الديمقراطي؟ وهل يستطيع المجتمع المدني معارضة السلطة؟ وهل هو قادرا على تحريك تنظيماته المتعددة ؟

- ***المجتمع المدني كركيزة لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي***

يتطلب التحول الديمقراطي العمل على ترقية مؤسسات المجتمع المدني، فالدولة التي تريد التحول إلى الديمقراطية عليها إيجاد المناخ السليم لنمو المجتمع المدني ومؤسساته وزيادة فاعليته، فهو يُقدم كأداة عملية للتحول الديمقراطي.

إن دولنة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي وقف عائقا أمامها في أداء وظيفتها، فالواقع العربي يعكس صعوبة بالغة في تأسيس مجتمع مدني في المنطقة العربية مستقلاً عن الدولة، وقادراً على التأثير فيها وفرض إرادته أو رغباته، وأن متطلبات عمل المجتمع المدني تتلخص في ديمقراطية قابلة للتطور قائمة على وجود أحزاب سياسية فاعلة وتداول للسلطة .لذا فإن على الدول العربية العمل على تطبيق الديمقراطية، خاصة وأن حرية تشكيل هذه المؤسسات ما هي إلا انعكاس لحجم الحرية وطبيعة النسق السياسي القائم.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي مؤسسات حداثية في الشكل والمضمون ,بمعنى أنها تتبنى أفكار الحداثة، وتعمل في فضاء اجتماعي واقتصادي يتسم بقدر كبير من التنوع والتعقيد، لكنها تتباين تبايناً كبيراً.

كما أنه لا يجب المقارنة بين الواقع العربي والمجتمعات الغربية؛ نظراً للفارق الكبير في درجة التطور السياسي، وأن حركة المجتمع المدني مرهونة بدرجة الحرية السياسية ,بل والحرية بشكل عام في المجتمع، وأنه لا يوجد مجتمع مدني قوى بدون دولة قوية، وللوصول لمجتمع مدني فاعل وبإمكانه قيادة عملية التحول الديمقراطي ينبغي توفر شروط أساسية فيه وتتمثل في:"11"

- القدرة على التكيف :والمقصود بهذا هي قدرة المؤسسة على التكيف مع كل الظروف والأحوال التي تعمل فيها، وكلما

كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية ويشمل هذا التكيف:

– التكيف الزمني :نعني به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصير ة من تأسيسها.

– التكيف الجيلي :نقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد لاستبدال القادة، بآخرين بطريقة ديمقراطية، أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب، رئيس الجمعية، شيخ القبيلة...

– التكيف الوظيفي :نقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

–الاستقلال :إن من بين أهم شروط فاعلية مؤسسات المجتمع المدني هي درجة الاستقلالية التي تتمتع بها هذه المؤسسات، وعدم الاستقلالية وخضوع مؤسسات المجتمع المدني لغيرها من المؤسسات أو الأفراد، مما يسهل من عملية السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر.

إن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة يقلل من سيطرة الدولة عليها، بحيث يصبح المجتمع المدني له دينامية مستقلة، تمكنه من لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وعليه يصبح الفرد كموطن ينتمي إلى جماعة أو مؤسسة توفر قدرا من الحماية، لأن النظم التسلطية تحرص على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني، وفي حالة السماح بها فهي تخضعها للرقابة والسيطرة، وبذلك تصبح عديمة الفعالية .

إضافة لذلك فترسيخ الممارسة الديمقراطية الفعلية يعتبر من العوامل الأساسية لتقوية المجتمع المدني،فالتحول الديمقراطي لا يتحقق لمجرد التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية وتسمح بتنظيم انتخابات تعددية، بل ذلك يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله.

فعلى مستوى المؤسسات المجتمعية أغلب الدول العربية تفرض رقابة على تأسيس الجمعيات، ثم رقابة على نشاطها، التدخل في قراراتها ...وهذا ما يخلق توتر وعدم الثقة بين الدولة والجمعيات.

إن حرية التعدد السياسي والفكري وحرية إقامة المؤسسات المجتمعية واحترام التداول على السلطة والرقابة السياسية واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، كلها تعمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني، وهو بدوره يعمل على تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم،

هي كلها معطيات ستساعد في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني إذا تم الالتزام بها من طرف الأنظمة العربية ، ومن خلال ما سبق سنحاول إسقاط تأثير ثنائية الدولة والمجتمع المدني في إرساء معالم التحول الديمقراطي في الجزائر وهو ما سيكون موضوع المحور التالي.

3 – تشخيص الممارسة الديمقراطية في الجزائر في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

– واقع المجتمع المدني في الجزائر

ولقد كان من أهم نتائج الانفتاح على التعددية السياسية هو ظهور وتطور مختلف مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب والجمعيات والنقابات الاجتماعية ، حيث خصها دستور 23 فيفري 1989 بنصوص ومواد تؤكد على حرية تكوين الجمعيات، سواء ذات الطابع السياسي أي التي تمتد لتشمل المجال السياسي، أو تلك التي تشمل مجال حماية حقوق بعض الفئات، إلى جانب تكوين المنظمات النقابية المُستقلة المتميزة عن الأحزاب السياسية.

ووفقا لما أكده قانون 21 ديسمبر1991 فوجود المجتمع المدني بمُختلف مؤسساته يُعد أحد المظاهر الأساسية للديمُقراطية، باعتباره المجال الذي تنظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس ديمقراطي، وما يعنيه ذلك بداية وضع القواعد الأساسية لمجتمع مدني فاعل.

ولتشخيص العلاقة الفعلية بين المجتمع المدني بالمجتمع السياسي في أي دولة فان ذلك يستدعي معرفة طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة، كأن يكون ديمقراطيا أو تسلطيا أو شموليا، أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول كالتحول نحو الديمقراطية، فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام، كون أن الأنظمة المتحولة نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد، وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم بسهولة وبسرعة.

ولما كانت الجزائر تمر بمرحلة تحول ديمقراطي، وتجربة تغيير حديثة نوعا ما، فإن معرفة تلك العلاقة تمر عبر تفحص حالة مختلف التنظيمات المدنية والتجسيد الواقعي لعلاقتها بالجهات الرسمية،ومن بين أهم تلك التنظيمات على الساحة الاجتماعية والسياسية الجزائرية نجد على سبيل المثال الجمعيات، النقابات، ووسائل الإعلام الحرة.

إنه من خلال معاينة واقع التنظيمات المدنية الأساسية السابقة وتفاعلاتها مع الدولة في الجزائر يمكن القول أن تلك العلاقة مطبوعة بطابع هيمنة الدولة القوية وصاحبة الإمكانيات والسلطة على المجتمع المدني الضعيف والمتشتت والمنقسم على ذاته، والفاقد للإمكانيات.

وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحديد علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر بالشكل المشار إليه سابقا نذكر منها:"**12**"

– حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة :فالمجتمع المدني لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائر على التعددية، في مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

- قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني :تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري.

–الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني :تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، وضعف والقيود على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها.

فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات مثلا إزاء الدولة، تسمح لهذه الأخيرة يفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات، وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية، بدل العلاقة الإيجابية، في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المواطنين.

– التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية :العناصر السابقة أكسبت الدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثير على قراراتها المصيرية، والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاء عليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد ومصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

– الوضع الأمني الذي عرفته البلاد مع بدايات المجتمع المدني :أعطى حيزا كبيرا ونوع من الشرعية للدولة للتضييق على المجتمع المدني بمختلف تنظيماته،

– طبيعة النظام السياسي الجزائري :فالنظام السياسي الجزائري ما زال في مرحلة تحول نحو الديمقراطية، ورغم أن عناصر الديمقراطية الشكلية متوفرة تقريبا، إلا أن بعض الممارسات غير الديمقراطية والتسلطية ما زالت تطفو إلى السطح من فترة لأخرى، وإذا أخذنا في الاعتبار فارق الإمكانيات في السلطة والقوة بين المجتمع المدني والدولة، إن العلاقة بينهما ستكون حتما لصالح هيمنة وسيطرة هذه الأخيرة، وستعطي دفعا ودعما معنويا للنظام الحاكم للسيطرة على المجتمع المدني حفاظا على بعض المكاسب ما أمكن، مع الظهور بمظهر الحكومة الديمقراطية.

مجتمع مدني غير ديمقراطي :يتسم عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديمقراطية، إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات انشقاقية، وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها، وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تاما لها.

-عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني :فالنظام السياسي الجزائري، على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى، يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وقد أدى انعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن، بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء، ومتى تشاء، ».وتقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة

فالعوامل السابقة الذكر أدت إلى تكون علاقة شديدة التعقيد والغموض، ولكن يغلب عليها طابع تدخل الدولة وهيمنتها، وتحالفها الطوعي أو الإكراهي مع المجتمع المدني، و وضع المجتمع المدني في الجزائر مميز، فهو ليس ليبراليا ومستقلا تماما، كما أنه لا يخضع بأكمله لسيطرة وتحكم الدولة، ولكنه يضل عرضة لتدخلاتها ومحاولاتها ترويضه متى اقتضى الأمر ذلك.

ومما سبق فرغم الانفتاح على تنظيمات المجتمع المدني الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينات، إلا أن هذا الأخير لا يملك الإمكانيات ولا الثقافة ولا الإطار السياسي والاجتماعي المناسب ليكون مستقلا عن الدولة، ويشكل ثقلا موازنا لها.

إضافة لذلك، فطبع علاقة تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بالدولة بطابع الهيمنة والسيطرة لصالح هذه الأخيرة في مقابل تبعية الأولى، حيث يشكل موقف معظم تنظيمات المجتمع المدني سندا لموقف السلطة في مختلف الرهانات والاستحقاقات، حتى بات وكأنه يشكل تحالفا ضد أية معارضة محتملة للنظام الحاكم، ويجعل من الأخير تحت تصرف السلطة تستدعيه لخدمة أغراضها متى شاء.

إن التشوه والتشوش في الثقافة السياسية لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى في وجود مجتمع مدني قوي تهديدا لكيانها، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة كما هو متداول بل تصارع الاستبداد أينما وجد .فالبحوث السياسية المعاصرة تؤكد إن الدولة في الوقت الحاضر، إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة، لأنها تعي حيويته لديمومتها .وعلى هذا الأساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب، ولكن كآلية ضرورية لبسط هذه السلطة.

عموما فالعلاقة بين المجتمع المدني والنخبة في السياسة في الجزائر لم يخرج عن القاعدة العربية ككل باعتبار النظام السياسي هو اللاعب الأساسي والوحيد في صناعة القرار الداخلي، ما يستوجب البحث عن مقاربة للخروج من هذه الوضعية غير المتكافئة من خلال البحث عن آليات تدفع في هذا الاتجاه وهو ما سيكون موضوع النقطة التالية.

- مداخل تفعيل مشاركة المجتمع المدني الجزائري في العملية الديمقراطية

لقد أدركت الجزائر شأنها شأن باقي الأنظمة العربية مؤخرا إخفاقها في تحقيق الأهداف التي وعدت بها في خطاباتها الرسمية من تدعيم الاستقرار والتنمية والعدالة الاجتماعية والأمن الإستراتيجي والاقتصادي والسياسي، واعترفت أغلبها بتواضع قدراتها على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، وأن الخروج من هذه الوضعية يتطلب تفعيل تكوينات المجتمع المدني العمل على عدة مستويات يمكن حصرها منهجيا فيما يلي:"13"

المستوى القانوني: يعد تفعيل هذا المستوى أمرا ضروريا، بحكم ما يوفره من أدوات للإلزام والضبط والرقابة، ويمكن لهذا التفعيل أن يمس عدة جوانب منها:

– العمل على إيجاد دساتير تقر بالتعددية وتضمن ممارسة قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وصيانتها.

–أن تتضمن هذه الدساتير مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات الثلاثة(التشريعية، التنفيذية، القضائية)

– صياغة قواعد قانونية واضحة تهتم بتنظيم مكونات المجتمع المدني وفق أحكام الدساتير التي يتم الاستفتاء عليها شعبيا.

– العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لحماية الشرعية الدستورية والقوانين الاستثنائية.

المستوى السياسي: ويقوم على خلق إطار سياسي يسمح لتكوينات المجتمع المدني بإبداء الرأي واتخاذ مواقف بطرق منظمة وسليمة ومن أهم ركائز هذا المستوى مايلي :

–احترام مبدأ التداول على السلطة.

– إيجاد قنوات وآليات للرقابة السياسية والفكرية.

– احترام مبدأ التعددية السياسية والفكرية.

– احترام قاعدة إنشاء التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة.

ويستوجب ضمن الإطار السياسي أن تكون قواعد اللعبة واضحة بين أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، ويفترض أن تكون العلاقة بينهما ايجابية لكن ذلك لا يعني ذوبان هذه التكوينات في أجهزة الدولة، بل يجب أن تبتعد عن ممارسة احتكار السلطة ، واستعمال وسائل الإعلام المختلفة للتعبير عن مشاريعها وآرائها وموقفها حول القضايا التي تمس بناء الدولة في الجزائر.

المستوى الاقتصادي: بتبني العديد من الدول العربية ومنها الجزائر لسياسات الانفتاح الاقتصادي و الخوصصة وما تضمنه ذلك من انسحاب الحكومات من العديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية لتقوم بوظائف وأدوار اقل شأنا، وبذلك فقد أصبحت أداة هدفها حماية الرأسمال الأجنبي والمحلي لخدمة البرجوازية الجديدة، حيث لا تعود بالفائدة على المجتمع ككل، بذلك فإنه من الضروري تحديد دور أجهزة الدولة في القطاع الاقتصادي وفق ما يسمح بتوفير هامش حقيقي من الحركة لتنظيمات المجتمع المدني لتؤدي الدور المنوط بها في الميدان الاقتصادي.

المستوى الثقافي: لا يمكن القول بوجود مجتمع مدني مالم تتوفر بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة المواطن في صنع القرارات التي تهمه ومجتمعه، وعليه ينبغي إدراك الرابط بين مؤسسات المجتمع المدني من ناحية وثقافة مجتمعه من ناحية أخرى، لأن المؤسسات في حد ذاتها تنشأ في وسط اجتماعي وحضري معين، وبالتالي فعلاقة الثقافة بمؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تأثير متبادل.

إضافة إلى ما سبق هناك اعتبارات أخرى تسهم في تفعيل دور المجتمع المدني ،يمكن تحديدها في:

-أن يكون الانضمام إلى تكوينات المجتمع المدني مبنيا على أسس وقواعد الانجاز (كالتعليم والمهنة)لا على الأسس التقليدية للانتماء(كالأسرة، القبيلة..).

-إن تفعيل المجتمع المدني مرتبط بإصلاح وتفعيل مؤسسات الدولة بحكم العلاقة العضوية الوطيدة التي تربط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي، وضمن هذا السياق يتطلب إصلاح وتحديد مفهوم السلطة السياسية لتكون أداة تعبر عن إرادة المجتمع ونابعة منه، فقوة الدولة لا تعني دورها القمعي التقليدي لنشاط المجتمع، بل هي تلك الأطر التنظيمية بفعل الخضوع لدولة القانون والالتزام والتعاقد وتحرير الفرد وتوفير المقومات لبناء ديمقراطية حقيقية ضمن منظومة الحاجات.

خاتمة:

مما سبق يمكن القول أنه ونظرا للطبيعة الغير تصالحية للنسق السياسي في العالم العربي والذي أغلق كل قنوات الحوار السلمية ووسائل التعبير الهادئ بين الأفراد والنخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي، كما أن تهميش دور تنظيمات المجتمع المدني المختلفة أو تقصيرها في نقل المطالب الشعبية نحو القمة عجل باندلاع اضطرابات اجتماعية وثورات أتت بأعتى الأنظمة السياسية في المنطقة العربية على غرار ما حدث في كل من تونس ،مصر وليبيا .

إن تلافي طرق التحول الديمقراطي العنيف والدموي لا تكون إلا من خلال تفعيل دور المجتمع المدني كمؤسسة شرعية تملك أدوات التغيير والبناء داخل المجتمع، ويتم ذلك من خلال تولي هذه المؤسسات المجتمعية عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها في صيغة قرارات وسياسات عامة، ويتولى المجتمع المدني بنفسه عملية المراقبة والمحاسبة من خلال عدد من المسالك والأدوات كالمجالس النيابية وجماعات الضغط والاحتجاج الجماعي.

لقد بات واضحا أن الدولة بمفردها غير قادرة مهما كان حجمها وإمكانياتها وقوتها على تنظيم المجتمع، وهذا يتطلب تغيير الدولة ذاتها من الداخل، أي تبديل نمط الإرادة التي تسيرها، وجعلها نابعة من المجتمع ذاته، من خلال

انتظامه في مؤسسات وتنظيمات مدنية تعمل على طرح الرؤى البديلة والتعبير عن الأفكار المعارضة. فالتحول الديمقراطي الحقيقي لا يحدث إلا عندما يكون الوطن لكل الناس، والدولة شأن عام وتحديث مؤسساتها عمل واجب يشارك فيه الجميع دون استثناء.

تهميش المراجع

1-لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة،تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة،ص11.

2-ناظم عبد الواحد الجاسور،موسوعة علم السياسة(الأردن،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)، ص322.

3-هدى متيكس، " دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر:علي الدين هلال دسوقي القاهرة :اللجنة .العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999 ، ص135 .

4- عمر مرزوقي، " حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 -2004 " (مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،) 2005 ، ص6 .

5- رزيقة نفيس:"عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر ولإشكالية النظام الدولاتي(مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولة،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة)،2008 ،ص 27

6-عبدالجليل مفتاح،"دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"مجلة المفكر العدد05 ،ص124

7- الطاهر بلعيور،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"مجلة العلوم الإنسانية 10(2006) :ص 124

8- الطاهر بلعيور ، مرجع سابق،ص 126

9- مرجع سبق ذكره، ص 125

10- احمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2000)ص 33،32

11- صالح زياني،"واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي " مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 9(2003):ص 88،77

12- صالح زياني،"واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي "مرجع سابق، ص 81